سبعون وللقابسي وابن ابي زيد خمسون وحكم ابن
زرب وغيره بخمس وسبعين وان اختلف الشهود في
فالاول احتياطا ولهم الشهادة بالتخمين لتعذر المعرفة
في ذلك غالبا وحلف الوارث حينئذ اي حين الشهادة
على صلبها بتا حيث كان ممن يعرف ذلك وانما يحتاج
لليمين اذا لم توخ البينة والعبرة بالوارث حين
العلم وحمل تنصر الاسير على الطوع فيجري عليه احكام
الردة حتى يثبت الاكراه والمفقود من الوبا طاعونا
او غيره على الموت حينئذ كالمفقود فتنة المسلمين
وتلوم له بعد انفصالهم بالاجتهاد وتحسب المدة
من يوم الانقطاع هكذا اصل النصوص ومال ابن
ابي حمله على انها الانقطاع وهو يوم الانفصال فانظر
والمفقود الجهاد كمنة بعد النظر كما في ابن زياد على
ر لاحتمال اسره عند العدو والمحبوسة بدين
الوفاة فتشمل المرتدة والمشتبهة والمفصولة ولا يلي
المزاينة ويأتي نفقة الحمل وما يتعلق بذلك في النفقات
السكنى لها اي الوفاة ويشمل ام الولد ان كانت
المسكن له او نقد كراه وان نقد البعض فيقدر
ودخل او سكنها معه ولو لحفظها من كنى وكفالة
على الراجح خلافا لما في الاصل الا ان لم ينقد ولو جبية
على الراجح خلافا لما في الاصل وسكنت المراة ولم
سكنى لها فالاجرة عليها كما كانت وان نقلها
ورجعت لما كانت فيه قبل الفراق واجرة الرجوع
عليه

عليه كان كانت وقت الفراق بغير اي مسكنها
تشبيه في الرجوع والاجرة وان لشرط في اجارة
وانفسخت ان لم يرضوا بالرجوع لا ان سافرت
لقلة فقدن عدة في المسافة فتخير بين القديم
وما ارادته وما طرأ فيه وسبق في الاعتكاف ما يتعلق
به والاحرام والعدة ولا سكنى لامة لم تنو فتصاحب
سادتها بخلاف المبواة كندوبة شق عليها فراق
اهلها لها اي للعدة الا لتنقل لما احبت من
الاماكن ولو اراد الزوج خلافه الا لغرض شرعي كصون
نسبه لفذر كوحشة لانتقال الجيران والخوف
يوني بموتنة ولا تخرج والموتنة تابعة للنفقة
فيلزم الثاني الا لعذر وهكذا او كشوم جار البادية
ورفعت الحاضرة للحاكم وافرع على من يخرج ان اشكل
ولابن عرفة بحثا خروج غيرها وهو وجيه لقوله تعالى
ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة ولا بيان مع
الاشكال والخروج وان لوس كما فيها وان اقتصر
الاصل على الحوائج وان قبيل الفجر والعشا وهو راد
الاصل بطرفي النهار ولا تبيت بغير مسكنها ومن
سكنة فطلقها لها الاجرة عليه على الارجح لانقطاع
المكارية ولا شيء ان انتقلت ولو اكرى موضعها
كهاربة ولو كرر ولا نفقة لها ما لم يقدر على ردها
وجاز بيع الدار ان اعتدت بالاشهر لا بالتوضع او
الاقرار للجهالة ولو توفع حيضها والبائع الغرما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)